الباب الأول

نطاق المحاسبة المالية وأهدافها

* مفهوم المحاسبة المالية والأدارة المالية.
  ومهام المدير و المراقب المالى.
* فعالية الأساليب المحاسبية فى قياس الأداء
  المالى
* التخطيط والرقابة المالية.
* مفهوم أسلوب النظم.
* دور البيانات المحاسبية فى مجال التخطيط
  وأتخاذ القرارات.

obeikandi.com

الفصل الأول

مفهوم المحاسبه الماليه والاداره الماليه ومهام كل من المدير والمراقب المالي

أولا مفهوم المحاسبة المالية:

تهدف المحاسبة إلى تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية المختلفة للمنشأة فى دفاتر وسجلات بغرض الوصول إلى نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة بجانب تحديد مركزها المالى فى نهاية هذه الفترة.

إن المدخل التقليدى للمحاسبة يقسم وظائفها إلى قسمين أساسيين أولهما إمساك السجلات المتعلقة بالرقابة على موجودات المنشأة وثانيهما أغراض الإدارة بإعتبار المحاسبة أداة رئيسية لإتخاذ القرارات المالية اللازمة لإدارة النشاط المالى بالمنشأة.

ومن المعروف أن اهتمامات المحاسبة بصفة عامة يتمثل فى تسجيل المعاملات المالية وعرضها فى تقارير يتم تحليلها فيما بعد أهمها قائمة الدخل- قائمة المركز المالى (الميزانية العمومية) وقائمة التدفقات النقدية.

أى تستهدف المحاسبة تسجيل الدخل والإنفاق كما أنها تميز بين رأس المال والإيراد، ولما كان قياس الربحية يعتبر المشكلة الجوهرية التى تواجه المحاسبة المالية إلا أن مجال هذه المحاسبة يتسع بحيث لا يقتصر على مجرد تسجيل المعاملات المالية بل يمتد ليشمل كل المتطلبات التالية:-

أ- تبويب وتصنيف الأصول وفقا لخصائصها المميزة وتصنيف الخصوم وفقا لإستحقاقاتها.

ب- وضع المؤشرات أمام المساهمين والدائنين والتى توضح صورة الشركة فى الحاضر والمستقبل ومدى فاعلية السياسات العامة للإدارة وبالتالى النجاح

النسبى للمديرون.

ج- توفير الأساس العملى للتوزيع السنوى للأرباح على المساهمين.

د- توفير الأساس العملى الحقيقى لتقدير الضرائب المستحقة على المنشأة.

هـ- الكشف لأصحاب المشروع عما تقاضاه المديرون من رواتب ومزايا وتعويضات.

ويحدد القانون بدرجة كبيرة ما يجب أن تتضمنه الحسابات المالية إلى جانب ما يجب أيضا أن تشير به أصول وقواعد المحاسبة كمهنة.

ومن بين المهام الإدارية الجوهرية التى تقع على عاتق المحاسبة توفير البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة للمعاونة فى أداء العملية الإدارية من تخطيط وتنسيق ورقابة وتقييم أداء. ولا تبدو فعالية المحاسبة المالية التقليدية فى دقة المعلومات الإدارية التى توفرها بقدر ما تبدو فى طبيعتها الإستبدادية.

وتهتم محاسبة التكاليف بأنشطة محددة من قطاعات الأعمال كإهتمامها بالربط بين التكاليف والإيرادات وبين الإنتاج كما تهتم أيضا بتخطيط تفاصيل التكاليف والرقابة عليها. وتظهر أهمية الرقابة التنفيذية فى الكشف عن الإنحرافات عن المعايير الموضوعة ويعتبر ذلك من الأهمية بالنسبة لتسيير وضبط أعمال المنشأة.

كذلك نجد أن محاسبة المسئولية أحد تطبيقات التكاليف تعتبر أسلوبا لتخطيط التكاليف وتجميعها وفقا للمسئوليات التنظيمية ثم إبلاغها إلى الموظفين المختصين وتلقى النتائج منهم وتتبع الحاجة إلى محاسبة المسئولية من صميم مبادىء الرقابة المالية.

كذلك تيسر الموازنة عمليات الرقابة وذلك عن طريق توفير توقعات محددة فى مرحلة التخطيط تفيد فى الحكم على ما يتم من إنجازات ويعتبر كذلك تخطيط الأرباح والرقابة على الموازنة ركنين هامين من أركان العملية الإدارية كما أن الهدف العام للموازنة هو تعظيم للأرباح فى الأجل الطويل عن طريق تخطيط حاجات المستقبل والتنسيق بين المدخلات والمخرجات وعمليات الرقابة

والمعاونة على تحقيق أغراض الربحية والسيولة.

وبصفه عامه فإن كل منظمات الاعمال تحتاج الي المعلومات والبيانات بهدف تسيير أعمالها اليوميه ولتقييم أداء الماضي وتخطيط أهدافها المستقبله، وتوفر المحاسبه الماليه المعلومات والبيانات المحاسبيه للجهات الخارجيه مثل الهيئات الحكوميه والتنظيمات العماليه والبنوك والمستثمرين والموردين والعملاء وغير ذلك . كما توفر المحاسبه الاداريه بشكل أساسي المعلومات والبيانات للأقسام والادارات بالمنشأة داخليا لتساعدها علي النهوض بمهام وظائفها الاداريه من تخطيط وتنسيق وتوجيه ورقابه وتقييم لكافه أوجه نشاطها الانتاجي والتسويقي والخدمي .

وتعتبر المحاسبة الماليـة التى يغلب عليها الطابع الآلى جزءا من تنظيم متكامل هو الإدارة المالية والتى تعبر عن مفهوم أشمل من المحاسبة.

ثانيا :مفهوم الإدارة المالية ومهام المدير المالى والمراقب المالى :-

مرت الإدارة المالية فى الفترة الأخيرة بعدة مراحل من التطورات بدأت بالمدخل التقليدى الذى كان يركز إهتمامه فى الحصول على مصادر خارجية للأموال دون أن يهتم إهتماما كافيا بكيفية توزيعها أو تخصيصها على النشاطات والعمليات المختلفة ثم تحول الإهتمام تدريجيا عن تدبير الأموال إلى إدارة أصول المنشأة نظرا للإهتمام المتزايد للمستثمرين بالشركات التى تتبع أسلوب الإدارة الحكيمة الواعية. وقد أدى ذلك إلى ضرورة وجود عدد من الأساليب التحليلية المختلفة للحكم على مدى فعالية الإدارة.

وكان الدور التقليدى للمدير المالى Treasurer مداومة الإتصال بمصادر التمويل الخارجى ولكن أخذ هذا الدور فى التضاؤل نتيجة ظهور عدد من الشركات التى بلغت درجة من النمو أتاحت لها تمويل توسعاتها ذاتيا، وهناك دور آخر للمدير المالى ولكنه فى الواقع دور ثانوى ألا وهو المحافظة على الأموال السائلة وهذا الدور رغم وجاهته لا يتطلب مستوى إدارى عالى بصفة مستمرة.

وبينما يهتم المدير المالى بتدبير الأموال يقوم المراقب المالى بإستمرار

بتقييم أسلوب استخدام هذه الأموال. وقد زادت أهمية الأساليب التى يستخدمها المدير المالى خاصة بعد أن أصبح مسئولا عن نظام المعلومات الذى يعتبر ضروريا لتقويم الإنجازات والتخطيط لإستراتيجيات المستقبل نجد أن هذا العبأ قد خف بدرجة كبيرة نتيجة لإستخدام الحواسيب الآلية التى أدت الى تيسير عملية إمساك السجلات المحاسبية بحيث أمكن القيام بها بسرعة ودقة فائقة. وبذلك أتيحت للمدير المالى فرصا أكبر للتفرغ لعملية إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل

وحيث تنحصر المجالات الوظيفية الأساسية لقطاع الأعمال فى الإنتاج والتسويق والتمويل تعتبر الوظيفتان الأوليتان أكثر خطورة وحساسية لتحكمهما فى قيام المنشأة ووجودها وقدرتها على بيع إنتاجها بأسعار تنافسية مربحة أما وظيفة التمويل فتعمل على التكامل بين الإنتاج والتسويق وزيادة فعاليتها لنمو المنشأةوإستمرارها.

إن جوهر السياسة المالية الرشيدة بالمنشأة على المدى الطويل هو تقييم الأرباح والنهوض بها على المدى القصير و يتطلب ذلك الحكم أولا على المزايا النقدية التى تحققها الإستخدامات البديلة للأموال وثانيهما توزيع الموارد المالية على ضوء العلاقات التى تربط بين الإنتاج والتسويق.

فعلي سبيل المثال يعتمد اتخاذ قرار بشأن شراء أصل من الأصول الرأسماليه علي مقدار تدفقات الدخل الصافي المتوقع عن استخدام ذلك الأصل ولا ينفرد المدير المالي بتقرير شيء في ذلك الشأن بل عليه أن يتشاور كذلك مع المسئولين عن التسويق والأنتاج والأفراد والبحوث والتطوير وذلك بإعتباران المدير المالي هو أحد أفراد فريق الأداره - وعادة تواجه المدير المالى أربعة مهام جوهرية وهى تحديد النفقات الواجب القيام بها ثم حجم الأموال التى تلتزم بها المنشأة، ثم أسلوب تمويل الإحتياجات المالية وأخيرا سهولة إيجاد وسيلة لتعظيم أرباح الشركة لمواجهة إلتزاماتها الحالية المقترحة.

وتتخذ الإدارة عادة عدد من القرارات الإستراتيجية التى تعتمد على

الأهداف المنوطة بها، ويتوقف إتخاذ قرار معين بشأن كيفية استخدام الأموال على المقارنة بين العائد المتوقع أن تدره هذه الأموال فى المستقبل وبين تكلفتها ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الهدف الرئيسى للإدارة المالية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق تعظيم العائد وفى نفس الوقت الحد من عنصر التكلفة والمخاطرة الى أدنى مستوى ممكن.

أى تهدف الإدارة المالية بصفة أساسية إلى تدبير الأموال بالأسلوب الذى يعتبر أكثر ملاءمة واقتصادا ثم استخدام هذه الأموال لتحقيق الربحية الممكنة وتخطيط العمليات فى المستقبل والرقابة على الأداء الحالى وكذلك الأحداث المقبلة بإستخدام أساليب المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والميزانيات التقديرية والإحصاءات وغير ذلك من الأساليب والمفاهيم والقواعد العملية التى تفرعت أصلا من علم المحاسبة.

إن كفاءة استخدام الموارد المتاحة تملى على المحاسب سواء كانت وظيفة مدير مالى أو مراقب مالى بالضرورة محاولة الإستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات المحاسبية بهدف الوصول إلى القرار السليم.

وتتلخص الخطوات التى تتبع فى الأسلوب العلمى للبحث فى سبيل التوصل الى قرارات حكيمة يتم عن طريق الملاحظة ثم التحليل ثم وضع الفروض والتنبؤ ثم التحقق والتثبت وقد درج العديد من المحاسبين والمديرين الماليين على إستخدام هذا الأسلوب وتتميز الرقابة المالية ذات الفعالية بالجمع بين المحاسبة وبين غيرها من الأساليب فى سبيل التوصل الى مدخل يمتاز بالشمول والتكامل الواضح لجمع البيانات الكمية وكيفية معالجتها.

وعادة نجد أن المدخل الذى ينتهجه المحاسب يتسم بالإستمرارية والتكرار والعمومية بعكس بعض المداخل العملية الأخرى التى تتسم بعدم التكرار والتخصص ومحاولة الوصول الى الحل الأمثل على خلاف المحاسب الذى يبغى عادة الحل المرضى . من النتائج التى يتوصل اليها.

وبصفة عامة يمكن تقسيم العمل بالإدارة المالية الى شقيها الأساسيين

وهما إتخاذ القرارات المالية وثانيهما التخطيط المالى وحيث تهتم الإدارة المالية بصورة مباشرة بالمحافظة على السيولة كما تهتم بالنهوض بمستوى الربحية ويمكن استخدام أسلوب النظم فى أداء متكامل للنشاطات فى إطار عام يعمل على تحقيق أهداف المنشأة من ربح ونموه.

obeikandl.com